

Distr.: General
24 September 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٥/٦٤ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويوفر التقرير عرضاً عاماً للشواغل التي ما زالت قائمة فيما يخص حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتدهورة في هذا البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠.

كما يعرض التقرير معلومات عن مستوى مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، يُلقى التقرير الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة على صعيد توفير المساعدة الإنسانية بمساندة مختلف مكاتب الأمم المتحدة، كبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأخيراً، يتضمن التقرير بعض التوصيات المحددة، الموجهة إلى كلٍّ من المجتمع الدولي وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.



المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	٣
ثانيا -	استعراض عام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٥
ألف -	قضايا حقوق الإنسان	٥
باء -	القانون الدولي لحقوق الإنسان	٨
جيم -	التشريع المحلي	٩
دال -	المؤسسات	٩
ثالثا -	التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان	١٠
ألف -	الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٠
باء -	الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي	١٢
جيم -	هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات	١٢
دال -	الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان	١٣
رابعا -	دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآخر مستجدات الوضع	١٤
خامسا -	المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأوضاع الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	١٤
ألف -	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٥
باء -	صندوق الأمم المتحدة للسكان	١٧
جيم -	برنامج الأغذية العالمي	١٩
دال -	منظمة الأغذية والزراعة	٢٢
هاء -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٢
واو -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٢
زاي -	منظمة الصحة العالمية	٢٣
سادسا -	النتائج والتوصيات	٢٤

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٧٥/٦٤ المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ذلك القرار، أعربت الجمعية عن قلقها الشديد إزاء تواتر التقارير الواردة عن الانتهاكات المنتظمة والجسيمة، على نطاق واسع، للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما حثت الجمعية العامة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنشطة التعاون التقني، والتعاون الكامل مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يشمل إتاحة الإمكانية كاملة وحرّة ودون عوائق أمام وصوله إلى البلد. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية مواصلة دراستها، في دورتها الخامسة والستين، لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطلبت إليّ، تحقيقاً لهذه الغاية، أن أقدم تقريراً شاملاً عن تلك الحالة.

٢ - وقد أجرى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية زيارة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفته مبعوثي الخاص، في الفترة من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠. وكان يرافقه نائب رئيس الديوان ومستشاري الخاص، فضلاً عن خبراء. والتقى المبعوث الخاص رئيس هيئة رئاسة الجمعية الشعبية العليا ووزير الخارجية ونائب وزير الخارجية. وفي حين كان اهتمام الوفد مركزاً على القضايا النووية والقضايا الأخرى المتصلة بالسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، أثار مبعوثي الخاص مع الحكومة القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان التي تشكّل مدعاة للقلق بالنسبة لي، بصفتي الأمين العام. ورغم أن الوفد لم يتفق مع الموقف المعلن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، فإنه رحّب بمشاركة البلد النشطة في آلية الاستعراض الدوري الشامل للمجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وأعرب عن الأمل بأن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو إيجابي للتوصيات التي قُدمت في الاستعراض الدوري الشامل أثناء دورة المجلس في آذار/مارس ٢٠١٠. كما أبلغ المبعوث الخاص نظراءه بأن الأمين العام يتطلّع إلى التعاون بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣ - وخلال الزيارة، شارك الوفد في مناقشة شاملة مع نظرائه بشأن التعاون بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة على الأرض. وتشجّع الوفد لرؤية التفاعل القائم بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، وتحسن قدرتهما على حل المسائل المتكررة ذات الصلة بإمكانية الوصول إلى البلد، وأنشطة الرصد، والبيانات المتعلقة بعمل الأمم المتحدة في المجال الإنساني وعملها الإنمائي في البلد. لكن الوفد شدّد على ضرورة المضي قدماً في اتجاه

المعايير الدولية في هذا الصدد. واستجابةً لذلك، ذكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها بذلت كل جهد ممكن من أجل تحسين ظروف عمل موظفي الأمم المتحدة وتلبية مطالب المانحين، وأكدت للمبعوث الخاص أنها ستواصل تلك الجهود.

٤ - وأبلغني مبعوثي الخاص والمندوبون المرافقون له أن هناك حاجة للأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن التقدير قائم إزاءها. لكن الوفد شعر بالقلق إزاء النقص الحاد في الأموال والموارد في معظم برامج الأمم المتحدة في البلد، التي تتعلق أساساً بالمساعدات الإنسانية وإنقاذ الحياة.

٥ - وذكرت الحكومة دوماً أنها لا تعترف بقرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(١). وقد تكرّر هذا الموقف خلال الزيارة التي أجراها مبعوثي الخاص إلى البلد في شباط/فبراير ٢٠١٠. وعليه، لم تتم الموافقة على أي من طلبتي المقرر الخاص بشأن إمكانية الوصول إلى البلد وعرض مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقديم المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتعتبر الحكومة أن تعيين المقرر الخاص مظهر من مظاهر "التسييس، والانتقائية، وازدواج المعايير"^(٢).

٦ - كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تعيين السيد مرزوقي داروسمان ليكون المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧ - لكن مشاركة الحكومة في آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان مشجعة حتى الآن، وبناءة إلى حد كبير. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى الاستعراض المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويرد وصف مع مزيد من التفاصيل في الفرع الثالث من هذا التقرير. وذكرت البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن الحكومة تولي أهمية لآلية الاستعراض الدوري الشامل، نظراً إلى أنه في إطار تلك العملية، تتحقق المساواة والكرامة لجميع البلدان ذات الإيديولوجيات والنظم الاجتماعية والثقافات والتقاليد المختلفة^(٣).

(١) بيان وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة وفي الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، آذار/مارس ٢٠١٠.

(٢) انظر A/HRC/13/G/7/Rev.1.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، صدر التقرير عن تعداد السكان الذي أعدّه المكتب المركزي للإحصاء في البلد. ويتضمّن التعداد الذي أُنجز بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاستنتاجات الرئيسية بشأن الديمغرافيا، والتعليم، والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وتشارك اليونيسيف حالياً في تقديم المساعدة لدراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات، وهي كناية عن برنامج يهدف إلى جمع وتحليل البيانات من أجل سد الثغرات في البيانات المتاحة لرصد حالة الأطفال والنساء^(٤). وتُعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أوائل البلدان التي شاركت في هذه الدراسة. وإني أرحب بمثل هذه المبادرات وأشجّع الحكومة على مواصلة هذا النوع من الالتزامات.

٩ - وفي أواخر عام ٢٠٠٩، استأنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمله في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد تعليق أنشطته بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، بالتركيز أساساً على الزراعة والطاقة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً - استعراض عام لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

ألف - قضايا حقوق الإنسان

١٠ - ألاحظ، بدايةً، التحديات الماثلة أمام جمع المعلومات وإجراء تقييم شامل بشأن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لكن التقارير الواردة من البلد عن طريق قنوات متنوعة تشير إلى استمرار معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جراء انعدام الأمن الغذائي المزمن، وارتفاع معدلات سوء التغذية^(٥)، والمشاكل الاقتصادية المتزايدة. وتشير أفضل الأدلة المتاحة إلى أن الاحتياجات باتت حادة، في ظل تعرض الأطفال الصغار والنساء الحوامل والمرضعات والمسنين، بشكل خاص، لوضع صعب.

١١ - إن المشاكل الملحة، ومنها النقص في الأغذية على نطاق واسع، وتراجع نظام الرعاية الصحية، وعدم إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وتدهور جودة التعليم، تعوق

(٤) انظر "Partnering for Children in Emergencies" (إقامة الشراكات من أجل الأطفال في حالات الطوارئ) على الموقع الشبكي التالي: http://www.unicef.org/statistics/index_24302.html.

(٥) انظر UNICEF, Humanitarian Action Report, p. 97 (اليونيسيف، تقرير العمل الإنساني لعام ٢٠١٠)، على الموقع الشبكي التالي: <http://www.unicef.org/har2010>.

تحقيق حقوق الإنسان الأساسية^(٦) على نحو خطير. وفي حين أن بعض القضايا الواردة في هذا التقرير هي قضايا إنسانية بطبيعتها، فهي حاسمة بلا شك من أجل تحقيق حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل الحق في الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي.

١٢ - ويتوقع تقرير العمل الإنساني لعام ٢٠١٠^(٧) الصادر عن اليونسيف أن يُنتج تناقص الأمطار في بعض أجزاء البلد محاصيل يقلّ مستواها بنسبة ١٨ في المائة عن محاصيل عام ٢٠٠٩. كما أن ثمة قلقاً من أن يؤدي الحدّ من المعونة الغذائية بسبب نقص التمويل إلى عواقب مقلقة فيما يخص الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات. وفي حين أنه يُتوقع حدوث تناقص في الأمطار في بعض أجزاء البلد، فإن المنطقة الغربية قد تعرّضت في ٢٠ آب/أغسطس لهطول أمطار غزيرة وفيضانات ناجمة عن أمطار غزيرة أيضاً لم يسبق إلى مثلها في منطقة شمال شرق الصين. وأُتخذت على الفور إجراءات لإنقاذ الناس، وفي ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس، تلقّى كل من وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلباً للمساعدة.

١٣ - وفي موازاة ذلك، تفرض الهياكل الأساسية القديمة للمياه والصرف الصحي، التي لا يمكن أن توفر إمدادات مياه الشرب المأمونة، تهديداً حقيقياً على صحة السكان. وهذا، إلى جانب عدم كفاية المستلزمات والمعدات الطبية، يجعل نظام الرعاية الصحية أقل قدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

١٤ - وإزاء تلك الخلفية المقلقة، تواجه وكالات الأمم المتحدة التي تقدم مساعدات إنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو متزايد نقصاً حاداً في التمويل. فقد تمكنت من حشد نسبة ٢٠ ٪ فقط من الأموال التي كانت مطلوبة في عام ٢٠٠٩، وقدرها ٤٩٢ مليون دولار. وهذا ما أدّى إلى تقليص حجم العمليات، فما عاد العديد من المناطق وبعض الفئات الضعيفة يتلقّى المساعدة الدولية^(٨). وفي مطلع عام ٢٠١٠، وسعيًا للتخفيف من وطأة هذا الوضع، خصّص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ٨ ملايين دولار لمشاريع

(٦) انظر الورقة المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري المقدّمة إلى تقرير الأمم المتحدة الجامع، الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الفرع الثاني، على الموقع التالي:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/PAGES/KPSession6.aspx>

(٧) انظر تقرير العمل الإنساني لعام ٢٠١٠.

(٨) انظر <http://ochaonline.un.org/CERFaroundtheWorld/DemocraticPeoplesRepublicofKorea2010/tabid/6610/language/en-US/Default.aspx>

إنسانية تعاني من نقص في التمويل. وخصّص الصندوق ٥ ملايين دولار أخرى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تموز/يوليه ٢٠١٠. لكن الدعم المحدود المقدّم من جانب الصندوق لا يكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في البلد.

١٥ - وما زالت جميع المساعدات إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقدّم على أساس "لا معونة بلا وصول"، أي بكلام آخر، أن المساعدات لا تُعطى ما لم تتوفر إمكانية الوصول إلى المتلقين المقصودين. وحالياً، يشارك فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حوار مع الحكومة بشأن كيفية تحسين البيانات المرجعية ورصد المشاريع لتحسين المساعدة. وسيكتسي كلّ من التقرير الأخير المتعلق بتعداد السكان والدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، اللذين سيناقشان أدناه، قسماً من الأهمية في كفالة تحسين جودة البيانات في المستقبل.

١٦ - وما زالت تفرض قيود شاملة على الحقوق المدنية والسياسية، كحرية الفكر وإرضاء الضمير والدين والرأي والتعبير. وتسيطر الحكومة على تدفق المعلومات بشكل صارم وعلى نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، ينص القانون الجنائي على معاقبة الاستماع إلى المحطات الإذاعية، والاحتفاظ أو نشر المعلومات التي تُعتبر "معارضة للدولة". بما قد يصل إلى عامين في "معسكر التدريب على العمل"، وفي أكثر الحالات خطورة، بخمسة أعوام من "العمل الإصلاحي"^(٩).

١٧ - وعلى الرغم من أن التحقق بشكل مستقل من جميع الادعاءات لم يكن ممكناً، هناك عدد من التقارير عن تنفيذ أحكام إعدام علنية، واستخدام التعذيب، والسخرة، وإساءة معاملة اللاجئين أو مُلتمسي اللجوء العائدين إلى الوطن من الخارج. واعترف وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بأن تنفيذ أحكام الإعدام العلنية هو العقاب المطبّق على المجرمين الذين ارتكبوا "جرائم عنف وحشية للغاية"، دون أن يحدّد ما يشكل "الجرائم الوحشية للغاية". وينص القانون الجنائي على فرض عقوبة الإعدام عن التواطؤ لإسقاط نظام الدولة، والخيانة ضد الوطن، والإرهاب، والخيانة ضد الشعب. وتشير هذه التقارير إلى أنه لم يحدث أي تغيير في السياسة العامة أو في ممارسة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تقريره السابق بشأن هذا الموضوع، المقدّم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩ (A/64/319 و Corr.1).

(٩) انظر المادتين ١٩٥ و ٢٢٢ من القانون الجنائي.

١٨ - وعلاوة على ذلك، ثمة تقارير تشير إلى أن السجناء السياسيين ما زالوا محتجزين في ظروف قاسية للسجن. وعلى الرغم من عدم توفر إمكانية التحقق من عدد السجناء، فقد أثار المقرر الخاص، في اتصاله بالبعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في آذار/مارس ٢٠١٠، المخاوف بشأن الأوضاع في ستة سجون ومراكز احتجاز أُفيد بأن سجناء سياسيين محتجزون فيها.

١٩ - وما زالت القيود المفروضة على حرية التنقل مصدراً للقلق. فعلى سبيل المثال، تمنع المادة ٦٢ من القانون الجنائي المواطنين من السفر إلى بلد آخر دون إذن من الدولة. وهذا يشكل انتهاكاً واضحاً لالتزام البلد بموجب المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تسجّل ادعاءات عن فرض رقابة أشد على تنقل الناس، ولا سيما الذين يسعون إلى مغادرة البلد.

٢٠ - وفيما يخص بعض هذه القضايا، أودّ أيضاً أن أوجّه الانتباه إلى تقرير المقرر الخاص المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٠ (A/HRC/13/47)، وإلى موجز الأوراق التي قدّمها أصحاب المصلحة إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/WG.6/6/PRK/3 و Corr.1).

٢١ - وأرحب بقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالإفراج عن أربعة صيادين من مواطني جمهورية كوريا، وعن مواطنين للولايات المتحدة الأمريكية، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وآب/أغسطس ٢٠١٠ على التوالي. وإني أقدر تلك القرارات الإيجابية التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يخص الشواغل الإنسانية.

باء - القانون الدولي لحقوق الإنسان

٢٢ - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبالتالي فهي ملزمة باحترام حقوق الإنسان.

٢٣ - وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أو اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو البروتوكول الاختياري الملحق بها، أو الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم، أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وصدرت نداءات عديدة في عدة مناسبات لكي تقوم جمهورية كوريا

بالتصديق على هذه الصكوك بما في ذلك أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب عدد من الهيئات المنشأة بمعاهدات^(١٠).

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، حثت الهيئات المنشأة بمعاهدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١١) والبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل المتعلقين ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة^(١٢).

جيم - التشريع المحلي

٢٥ - ينص الفصل الخامس من دستور جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بعض الحقوق الأساسية لمواطنيها تصحبها واجبات. إلا أن تلك الحقوق لا يمكن اعتبارها امتثالا تاما للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا يوجد سوى عدد قليل من الأحكام في الدستور تعالج الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا يوجد نص لمعالجة العنف الموجه للمرأة والطفل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجرى برلمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنقيحا للدستور ليشمل من جملة أمور حكما فضفاضاً بأن البلاد تحترم وتحمي حقوق الإنسان. وذكرت الحكومة أن ذلك يعتبر دليلاً على التزام الدولة بضمان التمتع التام بحقوق الإنسان من جانب مواطنيها^(١٣).

٢٦ - ومع ذلك، هناك مجال لإجراء المزيد من الإصلاحات للتشريع المحلي مثل تعديل أحكام قانون العقوبات الذي يُجرّم مغادرة البلاد دون إذن من الدولة، ويفرض عقوبة الإعدام على خمس جرائم هي في الأساس جرائم سياسية.

دال - المؤسسات

٢٧ - ذكرت الحكومة في ما يتعلق بإنشاء آلية مستقلة وطنية لحقوق الإنسان، أثناء الاستعراض الدوري الشامل، أن حقوق الإنسان يتم تعزيزها في جميع المستويات في جمهورية

(١٠) E/2004/22 و CRC/C/PRK/CO/4، الفقرة ٣٢ (د)؛ و (A/60/38)، المرفق الثالث، الجزء ٢، الفقرة ٧٤.

(١١) انظر A/60/38 المرفق الثالث، الجزء الثاني، الفقرة ٧١.

(١٢) انظر CRC/C/PRK/CO/4، الفقرة ٧٥.

(١٣) انظر A/HRC/WG.6/6/PRK/1، الفقرة ١٦.

كوريا الشعبية الديمقراطية بواسطة لجان الدولة الشعبية^(١٤)، وأن الأجهزة القضائية وأجهزة الأمن الشعبية الأخرى، تؤدي الوظائف المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. ووفقا لما ذكرته الحكومة، فإن المنظمات المحلية المشتركة بين الوكالات هي كيانات حكومية مثل لجان التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمنظمات الاجتماعية وغير الحكومية، مثل الاتحاد النسائي ورابطة الشباب من بين عدد من المنظمات الأخرى التي تعمل لحماية وتعزيز حقوق الإنسان^(١٥).

٢٨ - ولا يمكن اعتبار أي من هذه الهياكل مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس بحيث تعتمد من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومما يدعو للتشجيع رغم ذلك، أنه أثناء دورة النقاش في الاستعراض الدوري الشامل قدم وفد البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بيانا يؤكد فيه الاهتمام بإنشاء آلية مستقلة لحقوق الإنسان وإجراء دراسة متعمقة في هذا الصدد^(١٦). وهذا مجال يمكن للحكومة أن تطلب فيه المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثا - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

ألف - الإجراءات الخاصة، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٢٩ - تحددت ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بواسطة لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٣/٢٠٠٤. وطلبت اللجنة في قرارها من المقرر الخاص إجراء اتصال مباشر مع الحكومة والشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتلقي معلومات ذات مصداقية من جميع العناصر ذات الصلة بما فيها المنظمات غير الحكومية والحكومات وأي أطراف أخرى لها إلمام بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فضلا عن طريق القيام بزيارات قطرية. وتم بعد ذلك تمديد ولاية المقرر الخاص على نحو منتظم من خلال عدد من قرارات مجلس حقوق الإنسان.

(١٤) في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستويات متعددة للجان الشعبية، واللجنة الشعبية المركزية هي أعلى جهاز تنفيذي لصنع القرار، منشأة بموجب دستور عام ١٩٧٢. وتتألف اللجنة من كبار المسؤولين من بينهم رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفه رئيسا للجنة ونواب الرئيس وأمين اللجنة وعدد غير محدود من الأعضاء. وتمارس اللجان الشعبية الإقليمية وظائف الجهاز المحلي لسلطة الدولة في ظروف معينة.

(١٥) انظر A/HRC/WG.6/6/PRK/1، الفقرة ٢٣.

(١٦) انظر A/HRC/13/13، الفقرة ٨٠.

٣٠ - قدم المقرر الخاص عدداً من الطلبات لزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل وضع تصور أفضل للحالة في البلاد حتى يمكنه مساعدة الدولة في اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان^(١٧). وظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُعرب باستمرار عن رفضها لولاية المقرر الخاص مدعية أن القرار الذي أنشأ الولاية يشكل مظهراً صارخاً للتسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في مجال حقوق الإنسان^(١٨)، ونتيجة لذلك رفضت الحكومة التعاون مع المقرر الخاص ورفضت دخوله إلى البلد.

٣١ - بالرغم من عدم قدرة المقرر الخاص على زيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقد نفذ مهام في البلدان المجاورة مثل منغوليا (٢١ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وجمهورية كوريا (من ١٠ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) واليابان (من ١٦ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) قام على أساسها بوضع تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٠ (A/HRC/13/47).

٣٢ - لم تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حتى الآن طلباً لأي إجراء خاص يتخذه مجلس حقوق الإنسان.

٣٣ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تم توجيه رسالة تحريرية واحدة إلى الحكومة في إطار الإجراءات الخاصة. ففي آذار/مارس ٢٠١٠، أرسل المقرر الخاص رسالة تتعلق بالأوضاع في ستة معسكرات للسجن ومراكز احتجاز للمحتجزين السياسيين مما أثار القلق بشأن ادعاءات تتعلق بالعمل القسري ومحدودية فرص الحصول على الضروريات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى والمرافق الصحية والمعالجة الطبية. وقد ادعى بأن هذه المعسكرات تضم عدداً كبيراً من الأشخاص الذين تم احتجازهم بسبب التعبير عن آرائهم السياسية أو لانشقاقهم أو مشاركتهم في أعمال ضد الحكومة أو أنهم أفراد في أسر لأشخاص متهمين.

٣٤ - وفي رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ ردت الحكومة على رسالة المقرر الخاص قائلة إنها لا تعترف بولايته. كما ذكرت الحكومة أنه طالما أنها تعتقد أن الرسالة قد بُنيت على معلومات ملفقة فإنها لا ترى حاجة للرد بشأن موضوعها.

٣٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، عين مجلس حقوق الإنسان السيد مرزوقي داروسمان مقرراً خاصاً جديداً لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلف

(١٧) قدم أحدث طلب لزيارة البلاد في بعثة رسمية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ من خلال رسالة موجهة إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جنيف.

(١٨) انظر A/HRC/13/G/7/Rev.1.

السيد داروسمان السيد فيتيت مونتابورن الذي حمل الولاية لمدة ست سنوات، اعتباراً من عام ٢٠٠٤. وأود أن أشكر البروفيسور مونتابورن على العمل الممتاز الذي أداه طوال هذه السنوات، وأهنئ السيد داروسمان على تعيينه مع التأكيد بأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سوف تقدم له الدعم الكامل.

باء - الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي

٣٦ - ذكر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تقريره المقدم إلى الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/13/3 و Corr.1 و Add.1)، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ أن تسع حالات تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظل دون تحقيق أثناء الفترة المشمولة بالتقرير (من ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). وتتعلق ثمانية منها بخطط مواطنين يابانيين في فترتي السبعينيات والثمانينيات في حين تتعلق الحالة التاسعة باختفاء امرأة شابة عند الحدود بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٤. وأرسلت حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية رداً على الفريق العامل بشأن الحالات التسع في رسالتين مؤرختين ١٩ كانون الثاني/يناير و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. إلا أن الفريق العامل رأى أن المعلومات المقدمة لم تكن كافية لتوضيح هذه الحالات. ولا تزال الحالات التسع تنتظر البت فيها حتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ دون حدوث تغيير يذكر منذ تقديم تقريره السابق إلى الجمعية العامة.

٣٧ - ودعا الفريق العامل الحكومة إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتصديق عليها وقبول اختصاص اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري وفقاً للمادتين ٣١ و ٣٢.

جيم - هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات

٣٨ - فيما يتعلق بالمشاركة في الهيئات المنشأة بمعاهدات حتى تموز/يوليه ٢٠١٠ لا يزال يتعين أن تقدم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرها الدوري الثالث إلى لجنة حقوق الإنسان بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكان موعد التقرير قد حل منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وبالمثل، فإن التقرير الثاني للدولة الطرف المقدم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتقرير الدوري الثالث المقدم إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية قد فات موعدهما منذ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على التوالي.

٣٩ - إنني أشجع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تضمن تقديم جميع تقاريرها المتأخرة كدولة طرف إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات دون مزيد من التأخير.

دال - الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان

٤٠ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى استعراض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الدورة السادسة للاستعراض الدوري الشامل. وقد رحبتُ ترحيباً حاراً بمشاركة البلد في هذه العملية وأشجع على اتباع نهج مماثل إزاء الإجراءات الخاصة وتجاه مفوضية حقوق الإنسان.

٤١ - وشهدت الدورة مداخلات اثنين وخمسين بلدا عقب العرض الذي قدمه السفير والممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأُتيح أيضا بشكل مسبق إلى الحكومة مجموعة من الأسئلة الواردة من خمسة عشر بلدا. ولاحظ مختلف المندوبين بعض المبادرات الإيجابية التي تتخذها الدولة، بما في ذلك سياسة توفير ١١ عاما من التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني، وخطة القضاء التام على الأمية؛ وتوفير الرعاية الطبية الكاملة والمجانية، واستراتيجيات عامة محددة في مجال الصحة، وإدراج حقوق الإنسان في الدستور في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٢ - وفي الوقت نفسه، عبر المندوبون عن قلقهم بشأن الحالة في السجون ومراكز الاحتجاز السياسية؛ والادعاءات التي تشير إلى الإعدام بدون محاكمة؛ والسخرة؛ والعقوبات الجنائية المفروضة على الناس الذين يحاولون مغادرة البلد؛ وعدم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، والصعوبات في مجال تحقيق الحق في الغذاء^(١٩)؛ وعدم المشاركة في الإجراءات الخاصة، ورفض عرض تقديم المساعدة التقنية الذي قدمته مفوضية حقوق الإنسان.

٤٣ - وحث بعض الدول التي أدلت بمداخلات الحكومة على تسريع الجهود للانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ الاتفاقيات التي كانت الدولة طرفا فيها بالفعل. ونُصحت الدولة أيضا أن

(١٩) انظر A/HRC/13/13.

تنظر في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية والانضمام إلى اتفاقياتها الأساسية، ولا سيما تلك المتعلقة بعمل الأطفال.

٤٤ - وقدمت الدول الأعضاء ما مجموعه ١١٧ تعليقا وتوصية خلال عملية الاستعراض. ومع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رحبت شفويا ببعض هذه التوصيات، فقد رفضت ما يقرب من نصفها بحجة أنها كانت تستند إلى سوء فهم لواقع هذا البلد أو إلى معلومات خاطئة^(٢٠). وتتعلق التوصيات التي لم تحظ بتأييد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحقوق المدنية والسياسية والتعاون مع المقرر الخاص.

٤٥ - واعتمد تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في الدورة الثالثة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التي عقدت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، التي ذكر خلالها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الحكومة 'أحاطت علما' بالتوصيات الـ ١١٧. ومع ذلك، لم تقدم الحكومة أي عرض تحريري يبين موقفها من تلك التوصيات.

رابعاً - دور مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مساعدة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وآخر مستجدات الوضع

٤٦ - من المؤسف أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت رفض عروض المساعدة التقنية التي قدمتها مفوضية حقوق الإنسان. وينبغي أن تتيح نتيجة عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصا جديدة للبلد كي يطلب الإفادة من خبرة المفوضية. وأحث الحكومة على إعادة النظر في موقفها إزاء التعاون التقني الذي تعرضه المفوضية.

خامساً - المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الأوضاع الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٧ - وفقا للممارسات السابقة، طلبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيابة عني، في رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، من الجهات الرئيسية في الأمم المتحدة تقديم معلومات ذات صلة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعقب ذلك، تلقت المفوضية معلومات من كيانات الأمم المتحدة التالية: برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واستنادا إلى المعلومات الواردة من هذه الكيانات، يلخص

(٢٠) انظر <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/Highlights7December2009pm.aspx>.

القسم التالي بعض الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويتضمن ملاحظات على بعض النتائج ذات الصلة.

ألف - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٤٨ - توجد مخاوف من أن الاحتياجات الإنسانية الطارئة لما لا يقل عن ٣,٥ ملايين طفل وامرأة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتفاقم في عام ٢٠١٠ بسبب استمرار النقص في الأغذية، الناتج عن آثار الفيضانات السابقة والحالية وعن الجفاف السابق. والأزمة الاقتصادية العالمية تزيد من درجات المشقة التي يعانيها الكثيرون. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت المساعدات الغذائية المقدمة ضمن الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف انخفاضاً حاداً في السنوات القليلة الماضية^(٢١).

٤٩ - وتخلق هذه العوامل وضعاً ينذر بالخطر لأنها تؤدي إلى المرض، وسوء التغذية، وتدهور فرص التعليم للأطفال. وتشير اليونيسيف إلى أن ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون سنوياً من سوء التغذية الحاد، وأن ٢٥ ٠٠٠ منهم يدخلون إلى المستشفيات لتلقي العلاج. ويؤدي الافتقار إلى المياه والصرف الصحي إلى زيادة معدلات الإصابة بالاسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، وهي من الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثلث النساء في سن الإنجاب يعانين من فقر الدم الذي هو نقص في التغذية، وهو أيضاً سبب رئيسي للوفيات النفاسية^(٢٢).

٥٠ - ورغم الإشارة إلى أن التعليم الثانوي مجاني وإلزامي، فإن التقارير تشير إلى نقص مستمر في الكتب المدرسية والمواد المدرسية ووقود التدفئة خلال فصول الشتاء الطويلة التي تتدن فيها درجة الحرارة إلى ما دون الصفر، فضلاً عن ضعف البنية التحتية للمدارس، مما يؤدي إلى حرمان الأطفال من تعليم أساسي عالي النوعية^(٢٣). وفضلاً عن ذلك، تشير اليونيسيف إلى أن طرق التدريس لم تتطور بما يتماشى مع المعايير الدولية، وهو أمر يؤدي إلى تدني نوعية التعليم. وقدمت اليونيسيف بعض الدعم من خلال توفير المواد التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية.

٥١ - وأدعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العمل بشكل وثيق مع اليونيسيف من أجل تحسين وضع الأطفال والاستجابة إلى بعض الملاحظات والتوصيات

(٢١) انظر Humanitarian Action، تقرير عام ٢٠١٠، الصفحة ٩٧.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩٨.

(٢٣) المرجع نفسه.

الختامية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٩^(٢٤)، الأمر الذي أثار مخاوف ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم والتغذية والحقوق في الحياة.

٥٢ - وشاركت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ في عدد من الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل تقديم التدريب في مجال إدارة الحالات الفردية ودعم المرافق في ١٠٥ مستشفيات للأطفال ومستشفيات ريفية، مما ساعد على تقديم علاج طبي أفضل للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونيسيف بقيادة وتنسيق الجهود المشتركة بين الوكالات لتحسين الصرف الصحي والنظافة الصحية، مما أدى إلى إعادة تأهيل مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي لنحو ١٢٠.٠٠٠ شخص متضرر من الكوارث الطبيعية.

٥٣ - وأظهرت دراسة استقصائية مستقلة أجريت في عام ٢٠٠٩ بشأن تقييم نطاق التحصين أن خدمات التحصين تصل تقريباً إلى جميع الأطفال دون تمييز بين الجنسين في جميع أنحاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأجريت الدراسة الاستقصائية بالاشتراك مع وزارة الصحة العامة، حيث قدمت اليونيسيف المساعدة التقنية والمالية. وقد عمت اليونيسيف نتائج الدراسة الاستقصائية على جميع مديري شؤون الصحة والتحصين على مستوى المقاطعات الذين وضعوا معاً خطة عمل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الاستطلاع. وخطة العمل موجهة نحو المحافظات الأدنى أداءً.

٥٤ - وفي عام ٢٠١٠، تعمل اليونيسيف على معالجة تحديات رئيسية تتعلق بالصحة والتغذية والتعليم والصرف الصحي والنظافة الصحية. وستستجيب اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، لمسألة عدم حصول ٩٠٠.٠٠٠ طفل دون سن الخامسة و ٢,٦ مليون امرأة في سن الإنجاب على الرعاية الصحية المناسبة.

٥٥ - وأخيراً، تقدم اليونيسيف المساعدة لإجراء دراسة استقصائية عنقودية متعددة المؤشرات. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أوائل البلدان التي أجرت مثل هذه الدراسة التي تهدف إلى تزويد البلد بالمعلومات التي يحتاج إليها كي يرصد بدقة ما يحرزه من تقدم نحو تحقيق الأهداف الوطنية والالتزامات العالمية، بما فيها تلك الواردة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية. وستشكل الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات أكبر جهد يبذل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لجمع بيانات تمثل الواقع على الصعيد الوطني. ومن المتوقع صدور نتائج الدراسة الاستقصائية في وقت لاحق من هذا العام^(٢٥).

(٢٤) انظر CRC/C/PRK/CO/4.

(٢٥) انظر http://www.unicef.org/statistics/index_24302.html.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٦ - عقب تعداد السكان الذي أجراه للمرة الأولى على الإطلاق المكتب المركزي الوطني لإحصاء في عام ١٩٩٣ على نطاق محدود نسبياً، أجرى المكتب عملية تعداد وطني ثانية للسكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لجمع بيانات وإحصاءات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية على قدر أعلى من الدقة. واستجابة لطلب البلد، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعماً فنياً لعملية التعداد، بما في ذلك من خلال العمل المباشر مع المنظمات الهيكلية مثل المكتب المركزي لإحصاء، واللجنة التوجيهية الوطنية للإحصاء التي شكلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان تنفيذ التعداد بنجاح. وشملت المساعدة مساهمة في تصميم التعداد، وإعداد الاستبيان، والمشاركة في دراسة تجريبية، والتقاط البيانات ومعاملتها، وتدريب القائمين بالتعداد والمشرفين عليه^(٢٦).

٥٧ - وشمل الاستبيان أسئلة حول الإسكان، والتعليم، والمهجرة، والنشاط الاقتصادي، ومعدل الوفيات النفاسية، والعجز. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها خلال التعداد، سيكون بوسع الحكومة والأمم المتحدة أن تعد خططاً تعكس الظروف والاحتياجات بشكل أفضل.

٥٨ - ويجدر تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات الرئيسية المستمدة من نتائج التعداد التي أعلنت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. فقد ازداد إجمالي عدد السكان بحوالي ٣ ملايين نسمة منذ عام ١٩٩٣، مما يشير إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان بلغ ٠,٨٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٨، انخفض متوسط العمر المتوقع عما كان عليه في عام ١٩٩٨، بينما أصبح متوسط العمر المتوقع للمرأة أطول من متوسط العمر المتوقع للرجل. ويدل ذلك على تقلص الفجوة بين متوسط العمر المتوقع لكل من الرجل والمرأة. وفي المقابل، طرأ على معدل وفيات الرضع ومعدل الوفيات النفاسية ارتفاع نسبي بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٨^(٢٧). وهذا الارتفاع مثير للقلق وينعكس سلباً على التزامات الحكومة بحماية حق مواطنيها في الحياة. وقد أعرب عن مخاوف مماثلة في الملاحظات الختامية التي أبدتها اللجنة

(٢٦) انظر http://unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/2010_PHC/North_Korea/Final%20national%20census%20report.pdf

(٢٧) في عام ١٩٩٣، بلغ معدل وفيات الرضع ١٤ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي، وارتفع هذا الرقم إلى ١٩ بحلول عام ٢٠٠٨. وكذلك، ارتفع معدل الوفيات النفاسية من ٥٤ إلى ٧٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية.

المعنية بحقوق الإنسان. وتُحثُّ الحكومة على اتخاذ التدابير بالتعاون مع المجتمع الدولي، للتعامل بشكل عاجل مع حالة الأغذية والتغذية في البلد^(٢٨).

٥٩ - وفيما يتعلق بمحو الأمية والتعليم، ذُكر أن نسبة عالية من الأطفال مسجلة في المدرسة، وقادرة على القراءة. وينطبق هذا على كل من الصبيان والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ عاما. ومع ذلك، فإن عدد النساء اللواتي أنهين الدراسة الجامعية أقل بكثير من عدد الرجال: امرأة واحدة فقط من كل ١٢ امرأة فوق سن الـ ١٦ سنة، مقابل رجل واحد من كل ٧^(٢٩). ورغم عدم جواز إصدار أحكام مسبقة بشأن أسباب هذه الفوارق، يُؤمل أن تتخذ الحكومة التدابير الملائمة لإزالة هذه الفوارق.

٦٠ - وكشف التعداد أن سكان المناطق الحضرية يستفيدون بسهولة أكبر من الخدمات التي يقدمها العاملون في مجال الرعاية الصحية لأن ٧٧ في المائة من الأشخاص الذين لديهم خلفية أكاديمية في مجال الصحة يعيشون في المناطق الحضرية^(٣٠). وينبغي ردم مثل هذه الفوارق الاجتماعية داخل الدولة واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الاستفادة على قدم المساواة من خدمات الرعاية الصحية لسكان المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٦١ - وذُكر أن ٢,٥ في المائة من السكان يعانون من إعاقة حركية، وأن ٢,٤ في المائة يعانون من مشاكل بصرية. وذُكر أن نسبة أقل من السكان تعاني من عجز في السمع ومن الإعاقة العقلية.

٦٢ - وبالإضافة إلى تقديم الدعم لعملية تعداد سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٨، ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في أنشطة مختلفة لتحسين وضع السكان في البلد. ففي أيار/مايو ٢٠١٠، وبفضل ما قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان من دعم لأعمال الرصد ودعم تقني، أجرى المكتب المركزي للإحصاء ومركز السكان دراسة استقصائية بشأن الصحة الإنجابية الوطنية. وأجريت مقابلات مع حوالي ٦٠٠٠ امرأة، تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة، فيما يتعلق بمعارفهن وسلوكهن في مجال الصحة الإنجابية. وجرى أيضا تقييم نوعية الخدمات المقدمة في ١٠ مستشفيات في المحافظات، و ٢٠ مستشفى في المقاطعات، وما يقرب من ٢٠٠ مستشفى وعيادة في

(٢٨) انظر CCPR/CO/72/PRK، الفقرة ١٢.

(٢٩) انظر

http://unstats.un.org/unsd/demographic/sources/census/2010_PHC/North_Korea/DPRK%20Final%20008%20Census%20Key%20Findings.doc

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢.

النواحي^(٣١). واستعداداً لمواجهة الكوارث والطوارئ، حصل الصندوق على رزم تحتوي على مستلزمات الطوارئ للصحة الإنجابية، وسيوزعها في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، بذل الصندوق مزيداً من الجهود لتزويد المرافق الصحية في مناطق محددة بمعدات وإمدادات طبية ذات صلة بالصحة الإنجابية^(٣٢). وبالتعاون مع شركاء آخرين مثل منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ساهم الصندوق في الجهود المبذولة لتدريب أطباء الأسرة لتعزيز معارفهم وخبرتهم حول الوقاية من الأمراض الشائعة وعلاجها^(٣٣).

جيم - برنامج الأغذية العالمي

٦٣ - لا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاني من حالات نقص الأغذية على نطاق واسع، رغم النداءات المعدة التي وجهها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة بصدد الأهمية العاجلة لحل مشكلة الأغذية. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني الإنتاج الزراعي بشدة، فضلاً عن الصعوبات الجغرافية والمناخية، من حالات النقص في المدخلات، وخصوصاً في الوقود والأسمدة. وفي عام ٢٠٠٩، وبغياب بعثة تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، تلقت الأمم المتحدة أرقام الإنتاج الزراعي الحكومي التي دلت على زيادة صافية بلغت نسبة ٧ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ووفقاً للنظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، يتوقع أن يقل محصول الحبوب الغذائية عن معدله المتوسط، بالرغم من تحسن طفيف طراً بالمقارنة مع محصول السنوات السابقة. ويقدر هذا النظام أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتطلب ٣,٥٤ مليون طن من الحبوب الغذائية للاستهلاك البشري و ١,٢ مليون طن إضافي للبذور والعلف والاستعمال الصناعي وخسائر ما بعد الحصاد. كما أن منظمة الأغذية والزراعة تقدر الاحتياجات من الاستيراد بـ ١,١٠ مليون طن من الحبوب الغذائية لموسم ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦٤ - وقد تفاوت أثر العجز الغذائي المتطاول، فالمناطق الحضرية التي تعتمد على الحصص الغذائية والمناطق الجبلية الداخلية هي أكثر تأثراً وتعرضاً من باقي أنحاء البلد. فالحصص

(٣١) تقسم كل مقاطعة إلى مناطق جغرافية أصغر تسمى "ري".

(٣٢) مذكرة شهرية إلى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أيار/مايو ٢٠١٠.

(٣٣) مذكرة شهرية إلى منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ - ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

الغذائية التي توزعها الحكومة من خلال نظام التوزيع العام تعتبر المصدر الرئيسي لإمدادات الحبوب الغذائية للأسر المعيشية. غير أن هذه الاستحقاقات تتوقف إلى حد بعيد على مستوى الحصاد الرئيسي في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر. ففي عام ٢٠١٠، يبلغ وسطي حصة الإعاشة المقررة للتوزيع ٣٨٠ غراماً للشخص في اليوم، وهذا أدنى بكثير من المقدار المستهدف الذي يبلغ ٥٠٠-٦٠٠ غرام، وأقل من ثلثي الحاجة اليومية للطاقة.

٦٥ - ووفقاً لنتائج استعراض برنامج الأغذية العالمي في منتصف المدة لعملية الطوارئ، الذي أجري في تموز/يوليه ٢٠٠٩، طرأ تحسن طفيف على حالة الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. غير أن ما يقارب نصف الأسر المعيشية التي استقصيت أظهرت نتيجة ضعيفة أو حدية في مجال استهلاك الأغذية. ولا تزال الأسر تعتمد إلى حد بعيد على استراتيجيات المواجهة السلبية، حيث تقع أسرة من كل ست أسر معيشية في الفئة المعرضة للخطر الشديد من حيث أسباب الرزق. لذلك فإن حالة انعدام الأمن الغذائي تظل تشكل خطراً بالنسبة لفئات محددة كالحوامل والمرضع وصغار السن من الأطفال، ولا تزال هناك حاجة لتدخلات هادفة لتوفير الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية. ونظراً لمعاناة صدمات متعددة وظروف أخرى، أصبحت إعادة البناء وتعزيز أسباب الرزق أيضاً من الاحتياجات ذات الأولوية، وخصوصاً في موسم الجفاف.

٦٦ - ولتواصل نقص الأغذية على نطاق واسع والتركيز الشديد على إنتاج الحبوب الغذائية أصداء على النظام الغذائي لأن عدد المواشي والدواجن ينخفض وتصبح الخضار والبقول محدودة الكمية. كما تولد عن عدم كفاية وجبة الشعب انتشار نواحي القصور في المغذيات الدقيقة بين صغار الأطفال والحوامل والمرضع بصورة خاصة، مما يعرضهم للأمراض المعدية، والاضطرابات الجسدية والاضطرابات في النمو الذهني، وضعف الإنتاجية في العمل، وزيادة خطر الموت السابق لأوانه.

٦٧ - وما زال نقص التغذية من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال ويشكل مشكلة خطيرة في مجال الصحة العامة. ولا تزال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معدلات مرتفعة من سوء التغذية بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. وتشير النتائج الأولية المأخوذة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام ٢٠٠٩، الذي سيتاح تقرير كامل عنها في وقت لاحق من هذه السنة، إلى بعض الاتجاهات التي تدعو للقلق. وتدل هذه النتائج على وجود معدل ٣٢ في المائة من وقف النمو، و ١٩ في المائة من نقص الوزن و ٥ في المائة من الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة. أما البيانات المجمعة من المناطق فتشير إلى وجود مستويات من وقف النمو تتراوح بين ٢٣ و ٤٥ في المائة،

ومستويات من نقص الوزن تتراوح بين ١٤ و ٢٥ في المائة، ومستويات من الهزال تتراوح بين ٢ و ٨ في المائة. وإن ما يقارب ٢٨ في المائة من الحوامل والمراضع تعاني من نقص التغذية، على نحو ما يدل عليه محيط منتصف أعلى الذراع إذ يبلغ أقل من ٢٢,٥ سم.

٦٨ - وكما كانت الحال بالنسبة للوكالات الأخرى، ظل برنامج الأغذية العالمي يواجه محدودية في الموارد لتمويل برامج المساعدة الغذائية الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية. وخلال فترة نقص التمويل الحرجة قرر البرنامج أن يعطي الأولوية إلى فئات المستفيدين الأكثر ضعفاً، النساء والأطفال. ونظراً لأن مستوى التمويل لم يكن كافياً ليسمح بتوزيع حصص كاملة لهذه الفئات، تقرر أن يستمر إنتاج الأغذية المحلي^(٣٤) ليصبح بالإمكان توزيع خليطة من الأغذية والبسكويت مدعمة بالعناصر الغذائية لمكافحة التغذية المنقوصة بين النساء والأطفال.

٦٩ - نظراً لأن الحكومة أوقفت عملية الطوارئ في عام ٢٠٠٦، بحجة وجود محصول أفضل والشعور بالقلق بشأن ثقافة الاتكال، أقر المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش، بدءاً من تموز/يوليه ٢٠١٠ تستمر فترة سنتين. والهدف الشامل لهذه العملية هو تقديم المساعدة بغية تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (٦٥ بلداً)، مع تشديد خاص على توفير الدعم التغذوي للنساء والأطفال. وسيواصل برنامج الأغذية العالمي بذل جهوده لتحسين الصحة والحالة التغذوية لأكثر الفئات ضعفاً في مجال التغذية من خلال توفير الأغذية المدعمة بالعناصر الغذائية المنتجة محلياً لصغار الأطفال في دور الحضانة النهارية ورياض الأطفال والمستشفيات والميتم، وتوفير البسكويت المدعم بالعناصر الغذائية لتلاميذ المدارس الابتدائية. كما ستزود الحوامل والمراضع بالأغذية المخلوطة المعززة بغية الوفاء باحتياجاتهن التغذوية. وستزود سلة الأغذية بالحبوب الغذائية والبقوليات والزيت بغرض توفير الاحتياجات من الطاقة والتغذية.

٧٠ - وقد أشارت الحكومة مؤخراً أنه يمكن تيسير بعثة لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية مشتركة بين الفاو وبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وفي ذلك تطور جيد، إذ إن من الأساسي تفهم حالة الأمن الغذائي في البلد، وتحديد مجموعات السكان غير القادرة على الحصول على حاجاتها الأساسية من الأغذية، وتركيز استراتيجية هادفة في مجال الأمن الغذائي وتدابير محددة تتخذ لتدبير ما يتكشف من الاحتياجات من الاستيراد.

(٣٤) يتحقق إنتاج الأغذية المدعمة بالعناصر الغذائية في بلد ما من خلال إدارة البرنامج، وتوفير المواد الخام، والتمويل بالنسبة للمعدات والرزم والفيتامينات/المعادن قبل المزج وقطع الغيار.

٧١ - ومما له أهمية قصوى أن ترصد الموارد الكافية لعملية برنامج الأغذية العالمي الإنسانية كي تساعد على تلبية احتياجات الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكفالة وفاء الحكومة ببعض التزاماتها فيما يتعلق بالحق في الغذاء.

دال - منظمة الأغذية والزراعة

٧٢ - عبأت منظمة الأغذية والزراعة موارد لمساعدة المزارع من خلال توفير طائفة من المدخلات الزراعية والآلات وقطع الغيار ذات الصلة، مع التركيز على مناطق السهول التي تنتج الحبوب الغذائية بصورة رئيسية، المعروفة باسم "سلة الحبوب"، والتي تتألف من أجزاء من مقاطعات بيونغان الشمالية والجنوبية، وكانغون، وهامغيونغ الشمالية والجنوبية، ويونغيانغ. وقد تحول نهج منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا من توفير المدخلات الزراعية أساسًا إلى دعم التدريب على مختلف مستويات الحكومة. لذلك، فإن برنامج الفاو المنقح لإعادة التأهيل والإعاش يتألف من دعم المدخلات، والتدريب وبناء القدرات لأهداف منها تعزيز إنتاج المحاصيل الصيفية الرئيسية وإدماج إنتاج البطاطا في نهج الزراعة الحافظة للموارد.

هاء - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٧٣ - تذكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنها لم تلاحظ حدوث تغير ملموس خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتدفق رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يغادرونها طلبًا للحماية والمساعدة في بلدان مجاورة. وفي حين أن عدد الأشخاص الذين يغادرون البلد ظل ينخفض على نحو طفيف، فإن المفوضية تؤكد أن عددًا من نواحي القلق ما زالت قائمة، ومبعثها تقارير تفيد أن النساء يتعرضن للاتجار بهن وللزواج القسري؛ وبلاغات عن قيود شديدة على الحق في التنقل، بما في ذلك الحق في مغادرة البلد، فهو يعد جريمة في قانون العقوبات؛ وانتهاكا للمبدأ الأساسي بعدم الإعادة القسرية، أو عدم رد اللاجئين من جانب بلد العبور؛ وبلاغات عن عقوبات شديدة في حالات العودة القسرية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

واو - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٤ - استأنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ نهاية عام ٢٠٠٩ عمله في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد توقف لأنشطته في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٧، قرر المجلس التنفيذي للبرنامج إدخال عدة تغييرات على برامج البرنامج وعملياته في البلد. وفي بداية آذار/مارس ٢٠٠٧، شرع البرنامج الإنمائي في تعديل ممارساته في عدة مناطق لتنسجم مع معايير على نطاق المنظومة. وانطوى ذلك على إدخال تعديلات على

أسلوب تعيين الموظفين المحليين، واستعمال العملة المحلية، ومشاريع الإشراف. غير أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تنفيذ التعديلات المقررة، وأوقفت العمليات وتم سحب الموظفين.

٧٥ - وقد استأنف البرنامج الإنمائي عمله بشأن ستة مشاريع في مجالات الزراعة، والطاقة الريفية، والإحصاءات فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية. وبمساعدة البرنامج تعزم الحكومة إصدار أول تقرير مرحلي وطني عن الأهداف بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ويتوقع أن يقدم التقرير أساساً للتعاون في مجال تقديم المساعدة الإنمائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية^(٣٥).

زاي - منظمة الصحة العالمية

٧٦ - فيما يتعلق بالحق في الصحة، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تلبى عدداً من الاحتياجات لدى الوفاء بالتزاماتها. وهذه تتضمن الحاجة إلى وضع خطة على المدين المتوسط والطويل لقطاع الصحة، لتحسين نظام المعلومات الصحية، وتعزيز مهارات التخطيط والتنظيم والإشراف. وفضلاً عن ذلك، فإن عدم كفاية نوعية الرعاية، نتيجة لحدودية الإمداد بالمعدات الصحية والعقاقير الأساسية وغير ذلك من قيود الهياكل الأساسية كإمدادات الطاقة والمياه غير المستقر، تضيف إلى التحديات في قطاع الصحة.

٧٧ - وقد تحققت في السنوات الأخيرة إنجازات يجدر ذكرها في مجال الصحة العامة، وخصوصاً زيادة تغطية التحصين، وارتفاع معدلات استكمال معالجة مرض السل، وانخفاض الإصابة بالمalaria. غير أن المشاكل الصحية المتواصلة تضم المعدلات المرتفعة نسبياً للوفيات النفاسية والإجهاض، والانتشار الشديد نسبياً لانخفاض الوزن عند الولادة، وسوء التغذية لدى الأطفال؛ والسل، والمalaria، وفيرس التهاب الكبد B.

٧٨ - وفي الوقت ذاته، تتسبب الأمراض غير المعدية في زيادة عبء الاعتلال والوفاة. ومما يزيد في صعوبة معالجة هذه التحديات وجود صعوبات مالية تؤثر على قطاع الرعاية الصحية وغيره من القطاعات، وضعف البلد في مواجهة الظروف البيئية العنصرية والكوارث الطبيعية. ومما يسهم في ارتفاع معدلات الوفيات بين الفئات الضعيفة كالأطفال والأطفال قِدم المرافق وعدم الحصول على العقاقير الضرورية. ونظراً لنقص الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية طيلة السنوات العشرين الماضية، لا يمكن لمرافق الرعاية الصحية أن توفر النطاق والنوعية المطلوبين من هذه الخدمات.

(٣٥) انظر <http://www.undp.org/dprk/mdgs.shtml>.

٧٩ - وتواصل منظمة الصحة العالمية دعم وزارة الصحة العامة لدى تناول الثغرات الكبيرة في موارد البلد واحتياجاتها في مجال تنمية مواردها البشرية، وذلك لتعزيز نظامها في مجال الرعاية الصحية. ولدى تعبئة موارد الجهات المانحة، فإن منظمة الصحة العالمية دعمت وزارة الصحة في تحسين ٨ مرافق صحية في المقاطعات، و ٨٩ مرفقا في الأقضية، و ٢٠٠ ١ مرفقا في النواحي (الري)، وعلى الأخص من أجل تلبية احتياجات النساء والأطفال من خدمات الرعاية الصحية الطارئة والأساسية. واشتمل ذلك على إعادة تشييد وإعادة تأهيل مستوصفات النواحي (الري) ومستشفيات الأقضية.

٨٠ - وقد وضعت وزارة الصحة العامة، بمساعدة منظمة الصحة العالمية، مؤخرا خطة استراتيجية متوسطة الأجل تهدف إلى تطوير قطاع الرعاية الصحية من خلال عملية تفاعلية وتشاركية، بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة، كوزارات الصحة العامة، وإدارة الأراضي والحماية البيئية، وإدارة المياه، ولجنة التنسيق الوطنية؛ ووكالات الأمم المتحدة؛ ومشاريع الاتحاد الأوروبي؛ والسفارات المعتمدة لدى البلد. وتعالج هذه الخطة خمس أولويات استراتيجية، منها تعزيز نظام الرعاية الصحية، والأمراض المعدية وغير المعدية، وصحة المرأة والطفل، والمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة. وقد وضعت التقديرات الأولية للتكلفة، ثم تحديد ثغرة في الموارد نسبتها ٦٧ في المائة.

٨١ - وبهدف إدخال مزيد من التحسين على سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة العامة على استهلال مشروع للطب عن بعد يصل مستشفى متعددة الاختصاصات ذات مستوى مركزي بمستشفيات الأقاليم، ويتضمن نطاق الطب عن بعد خدمات التشخيص والخدمات الاستشارية وسيتم توسيعه ليشمل التدريب والرصد. وأصبحت الآن كافة مستشفيات العواصم الإقليمية التسع والمستشفى المركزية موصولة بشبكة الطب عن بعد.

٨٢ - وتواصل منظمة الصحة العالمية تعزيز أنشطتها في مجال الرصد من خلال تقييمات ميدانية مشتركة وتقييمات للمرافق. وقد أجرت منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٩ ما يزيد مجموعه على ١٠٠ زيارة ميدانية.

سادسا - النتائج والتوصيات

٨٣ - هناك ضرورة ملحة لأن تتخذ حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات فورية لكفالة التمتع بالحق في الغذاء، والمياه، والمرافق الصحية، والصحة، وأن توجه موارد أكبر في الميزانية لهذا الغرض.

٨٤ - أشجع الحكومة على التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى استعراض القوانين المحلية بحيث تكون متقيدة بالتزاماتها التعاهدية الدولية.

٨٥ - وأشجع الحكومة على تقديم تقاريرها المتأخرة بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨٦ - وأرحب بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عملية الاستعراض الدوري الشامل وأحث الحكومة على تنفيذ كافة التوصيات بالكامل. ولدى تنفيذ هذه التوصيات، أشجع البلد على العمل مع مفوضية حقوق الإنسان والاستفادة من التعاون التقني.

٨٧ - وأحث الحكومة، كجزء من تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان، أن تسمح بدخول المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمعين بالإجراءات الخاصة الأخرى من أجل الوقوف بصورة مباشرة على حالة حقوق الإنسان في البلد.

٨٨ - وأود أن أذكر البلدان المجاورة والمجتمع الدولي عموماً بالتزاماتهم بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، بتوفير الحماية للهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغرض طلب اللجوء. كذلك أحث البلدان التي تمنح اللجوء على العمل على نحو وثيق مع المنظمات العاملة على قضايا اللاجئين، ومنها مفوضية حقوق الإنسان.

٨٩ - وأحث المجتمع الدولي ألا يدع المعونة الإنسانية تتأثر سلباً بالشواغل السياسية والأمنية، وأن يواصل بذل جهوده للتشجيع على إدخال تحسينات على حالة حقوق الإنسان لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.